استقرار مبيعات التجزئة في المانيا في مارس

فيسبادن/ المانيا/ د ب أ/..

■،،أعلن مكتب الاحصاء الاتحادي الالماني أمس الجمعة أن مبيعات التجزئة الالمانية لم تحقق أي نمو خلال مارس الماضي مقارنة بكل من فبراير الماضي ومارس من العام الماضي.

وأشار المكتب الذي يوجد مقره في مدينة فيسبادن الالمانية إلى أن النقطة المضيئة خلال الربع الأول من العام الحالي هو أن مبيعات التجزئة لم تسجل أي انكماش حيث سجلت مبيعات التجزئة في المانيا خلال العام الماضي ككل انكماشاً بنسبة ١,٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣م.

وأضاف المكتب أن مبيعات الربع الأول سجلت نمواً بمعدل واحد في المائة من الناحية الدفترية في حين أنها لم تسجل أي تغيير بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحساب مقارنة بالربع الأول من العام الماضي.

وأكد المكتب أن بيانات الربع الأول من العام الحالي اعتمدت على التقارير التي حصل عليها متاجر التجزئة الكبرى التي وصلت إليه في حين أنه لم يحصل بعد على تقارير مبيعات المتاجر الأصغر.

في الوقت نفسه ذكر اتحاد تجار التجزئة الالماني «اتش. دي. آي» أنه لا يثق كثيراً في هذه البيانات لهذا السبب ويرى الاتحاد أن نجاح متاجر التجزئة في الحفاظ على مستوى مبيعات العام الماضي سيكون انجازاً كبيراً.

الوضع الاقتصادي الاوروبي مازال هشا

بروكسل (رويترز)

■،، قالت المفوضية الاوروبية امس الجمعة إن الوضع الاقتصادي في منطقة اليورو مازال هشا لكن الظروف مهيأة لزيادة انفاق المستثمرين بفضل الاصلاحات التي تجريها العديد من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي.

وتاتي هذه التعليقات في أعقاب بيانات ضعيفة عن الاقتصاد ومناخ الاعمال في شهر ابريل نشرت امس وأكدت على ضعف آفاق النمو في أوروبا.وقالت اميليا توريس المتحدثة باسم المفوضية للصحفيين "الوضع ليس رورديا تماما في الوقت الراهن.

وأشارت الى ان العوامل الاساسية للاقتصاد الاوروبي قوية بفضل الاصلاحات الهيكلية في الدول الكبرى بمنطقة اليورو مثل المانيا واضافت أنها ستؤتي ثمارها. وقالت "الوضع مازال هشا. لكن الاوضاع مهيأة لكي يبدأ الناس في الاستثمار والانفاق بدرجة أكبر."

الى ذلك قال مكتب الاحصاءات بالاتحاد الاوروبي امس الجمعة ان التقدير المبدئي يشير الى أن معدل التضخم في منطقة اليورو ظل مستقراً في أبريل الجاري على ٢,١ في المئة مقارنة بشهر مارس . وجاء تقدير معدل التضخم متفقاً مع التوقعات في استطلاع للرأي أجرته رويترز وشمل ١٩ اقتصادياً.

ويهدف البنك المركزي الاوروبي الى ابقاء التضخم دون مستوى اثنين في المئة ولكن غير بعيد عنه.

ايطاليا..التضخم مستقر عند ١,٩٪

روما/د ب أ/..

■،، أعلن معهد الإحصاء الوطني الايطالي «ايستات» أمس الجمعة استقرار معدل التضخم في ايطاليا خلال الشهر الحالي عند مستوى ١,٩٪ للشهر الرابع على التوالي.

وذكر المعهد في تقريره الأول عن التضخم أن المعدل السنوي استقر رغم ارتفاع أسعار الطاقة مما أدى إلى زيادة معدل التضخم الشهري بنسبة ٠,٢٪.

في الوقت نفسه بلغ معدل التضخم في ايطاليا وفقاً لمؤشرات الاتحاد الأوروبي ٢١٪ بزيادة قدرها ٠,٧٪ عن مارس الماضي.

وزير الصناعة يتلقى دعوة للمشاركة في المنتدى الاقتصادي البولندي العربي

وارسو /سبا/

■،، سلم الدكتور شائف بدر عبد الله سفير الجمهورية اليمنية في بولندا خلال لقائه أمس في العاصمة البولندية وارسو السيد ميروسلاو زيكنسكي نائب وزير الاقتصاد والعمل البولندي رسالة من الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة إلى نظيره البولندي تتعلق بتوسيع التبادل التجاري وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين في المجالات المختلفة، وخلال اللقاء أكد نائب وزير الاقتصاد والعمل البولندي استعداد بلاده تقديم القروض اللازمة لتشجيع الصادرات البولندية المختلفة إلى اليمن، وتشجيع المؤسسات البولندية للاستثمار في الجمهورية اليمنية، وقدم المسؤول البولندي دعوة للدكتور خالد شيخ لزيارة بولندا والمشاركة في المنتدى الاقتصادي البولندي العربي المقرر انعقاده في وارسو خلال الفترة من ٢٠-٢١ يونيو المقبل .

ومن المقرر أن يتم خلال مشاركة وزير الصناعة والتجارة في المنتدى التوقيع على الاعلان المشترك بين وزارتي البلدين الرامي إلى تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق التعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين .

تعريف موظفي السياحة على المنشآت والخدمات الفندقية في مختلف المحافظات

الثورة/محمد السيد

■،،ينظم المعهد الوطني للفندقة والسياحة -بصنعاء- اليوم رحلة سياحية عملية وتطبيقية لموظفيه إلى عدد من محافظات الجمهورية.

وفي تصريح لـ«الثورة» أوضح الأخ أحمد قاسم العوذلي عميد المعهد الوطني بأن الرحلة التي ستشمل محافظات مأرب وحضرموت وشبوة وعدن وإب تهدف إلى زيارة المعالم التاريخية في هذه المحافظات والتعرف على أهم المنشآت السياحية والفندقية ذات الخدمة الراقية والاطلاع ، عن قرب ، على آلية العمل الفندقي والإدارة السياحية بهدف اكتساب المزيد من الخبرات والمعرفة في مجال إدارة المنشآت السياحية ، لمواكبة النهوض الملحوظ الذي يعيشه القطاع السياحي في بلادنا.

أكثر من مليار و١٨٦ مليون ريال إيرادات مكتب الضرائب في ذمار

ذمار/سبأ

■،،حقق مكتب الضرائب بمحافظة ذمار خلال العام الماضي ٢٠٠٤م زيادة في الايرادات المركزية بلغت نسبتها ٣٨٪ في المائة وزيادة عن الربط بنسبة ١٩ ٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٣م .

وأوضح الأخ حسين علي الامير مدير عام مكتب ضرائب ذمار في تصريح لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن المكتب الايرادات المركزية للمكتب بلغت ملياراً و١٨٦ مليوناً و٧١٨ الف ريال بينما بلغت الايرادات المحلية والمشتركة للعام ٢٠٠٤م نحو ٤٩ مليوناً و٧٩٨ الف ريال بنسبة زيادة عن العام ٢٠٠٣م بلغت ٣٨ ٪وعن الربط بنسبة٢٪ .

وذكر الامير ان هذه الزيادة جاءت نتيجة النشاطات التي قام بها المكتب خلال العام الماضي تمثلت في المسح الميداني لوحدات الاجهزة الادارية للدولة والقطاع المختلط وشمل أكثر من ٧٠ وحدة ادارية بهدف التعرف على نشاطها الضريبي والتاكد من صحة الاستقطاعات الضريبية وتطبيق قرار وزير المالية بشأن نظام التحصيل تحت الحساب اضافة الى إقامة المكتب دورة تدريبية لكوادر مكتبي ضرائب محافظتي ذمار وريمة وفروعهما بالمديريات واستهدفت ٢٠ كادرا على مدى ثلاثة اسابيع.. وذلك بهدف رفع مستوى كفاءة الكادر الضريبي ورفده بالمعلومات والمهارات الفنية المتعلقة بضرائب الدخل وعملية الفحص واجراء المحاسبة من خلال عدد من المحاضرات النظرية والتطبيقات العملية حول ضرائب الارباح التجارية والمرتبات والاجور والمهن الحرة وضرائب العقارات والمبيعات العقارية وغيرها.

أوصت بضرورة الاندماج وقيام سوق مالية منظمة:

دراسة تدعو المؤسسات المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية بالمنطقة الحرة بعدن

□،، دعت دراسة المؤسسات المالية إلى تبني خيار الاندماج والتملك والتحالفات الاستراتيجية مع بعضها البعض وذلك بهدف زيادة رأسمالها ولتمكينها من تمويل المشاريع والاستثمارات في المنطقة الحرة بعدن وتفعيل وتنشيط حركة التجارة الخارجية.

وشددت على ضرورة ممارسة المصارف التجارية والمتخصصة نشاطات وأعمالاً مالية ومصرفية شاملة مع توفيرها لمتطلبات تحقيق ذلك وكذا إعادة النظر في بعض مواد القوانين المنظمة للعمل المالي المصرفي.

كتب/ علي البشيري

وأشارت الدراسة التي أعدها الدكتور علي منصور محمد والدكتور عوض محمد باشراحيل من جامعة عدن عن «دور المؤسسات المالية في تطوير اقتصاد المنطقة الحرة بعدن» إلى أن الجهاز المالي في اليمن قد شهد خلال السنوات الماضية العديد من التطورات والتحولات التي واكبت المستجدات والمتغيرات التي شهدها الاقتصاد اليمني، حيث تطورت القاعدة المؤسسية للجهاز المالي وازداد عدد مؤسساته كما شهد تطوراً في مجال ممارسته اعمالاً مالية متعددة نسبياً فضلاً عن ما شهده من إصلاحات عديدة ضمن استراتيجية الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري التي تنفذها الحكومة منذ عام ١٩٩٥م.

وذكرت بأن تزايد الاهتمام بتطوير اقتصاد المنطقة الحرة بعدن قد ألقى على عاتق المؤسسات المالية دوراً مهماً لتمويل المشاريع الاستثمارية فيها خاصة المشاريع الصناعية والسياحية وذلك من أجل دعم عمليات الاستثمار المنتج وخلق المستثمر القادر على الاستمرار في السوق التنافسية ودعم مرتكزات الاقتصاد الوطني.

وأكدت أن المؤسسات المالية العاملة في اليمن وفي إطار توجهاتها الاستراتيجية يمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً في هذا الصدد وذلك بتبنيها وانتاجها عدداً من المداخل الاستراتيجية من أبرزها توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الصناعية منها والسياحية في إطار المنطقة الحرة بعدن أو المساهمة في تأسيسها أو الترويج لها في السوق المحلية والخارجية وكذا مساعدتها في فتح منافذ تمويلية جديدة من خلال ترويج وضمان ما تصدره من أوراق مالية.

وتطرقت الدراسة إلى أهمية توفير القروض الميسرة للمشاريع الصناعية والسياحية من خلال قيام المؤسسات المالية بتاسيس شركات المال المغامر «المخاطر» التي قد تسهم بشكل كبير في تطوير هذه المشروعات وفي اقتصاد المنطقة الحرة بعدن عموماً.

ولفت إلى ضرورة تقديم التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية من خلال استخدام أساليب التأجير التمويلي «التأجير المباشر أو البيع وإعادة الشراء» أو التأجير المقرون برافعة مالية بما يضمن توفير الآلات والمعدات الرأسمالية ذات التقنية المتطورة اللازمة للمشاريع الصناعية التي لا نستطيع تحمل نفقاتها الرأسمالية الكبيرة وكذا تمويل المعارض التسويقية داخل اليمن وخارجها بما يؤدي إلى تعزيز القدرة التصديرية للشركات المصنعة في المنطقة الحرة بعدن خاصة واليمن بشكل عام وكذا مساعدتها في فتح أسواق جديدة لمنتجاتها مما يعزز قدراتها الانتاجية.

وأوضحت الدراسة أهمية توفير التمويل اللازم للمشاريع الصناعية لمساعدتها في اقتناء التكنولوجيا المتقدمة لتمكينها من تقديم منتجات ذات جودة عالية وبالمواصفات القياسية العالمية لمواجهة المنافسة الخارجية مع تقديم الدعم المالي لتطوير مراكز البحوث التطبيقية التي تقوم بتقديم الخدمات والاستشارات الفنية وإدخال الابتكارات الجديدة مما يساعد على رفع جودة المنتجات الصنعة في المنطقة الحرة بعدن.

وفي ما يتعلق بالدور الذي ينبغي أن تقوم به المؤسسات المالية في مجال تعزيز القدرات التصديرية للمنطقة الحرة بعدن أشارت الدراسة إلى أهمية انتهاج جملة من المداخل أهمها تمويل الصادرات قبل الشحن والقيام بعمليات الوساطة التجارية التي تعد كوسيلة فعالة لتمويل وتحمل مخاطر الائتمان للمصدرين إذ أنه بالإمكان استخدام هذا الاسلوب كوسيلة لتمويل التجارة المحلية لبعض الصناعات في المنطقة الحرة بعدن.

وأشارت الدراسة إلى ضرورة تمويل انشاء مراكز تخزين للصادرات اليمنية في المنطقة الحرة بعدن وكذا أماكن الطلب عليها في الأسواق الاقليمية والدولية ومساهمة المؤسسات المالية في رؤوس أموال الشركات التي لها ارتباط مباشر بالعملية التصديرية، خاصة شركات ضمان الصادرات بهدف تمكين المصدرين في المنطقة الحرة من فتح أسواق جديدة لصادراتهم ولتوفير شروط تنافسية أفضل للمنتجات اليمنية في الأسواق الخارجية.

وأكدت على أهمية تمويل ترويج المنتجات المصنعة في المنطقة الحرة بعدن والتي تتمتع بمزايا تنافسية في مجال التجارة الخارجية ومساعدة المصنعين في الحصول على عقود التصدير لهذه المنتجات وكذا استخدام بعض أدوات الهندسة المالية كالعقود الآجلة وعقود المستقبليات في بعض العمليات لتنشيط حركة التجارة الخارجية للمنطقة الحرة، مشيرة إلى أن استخدام مثل هذه العقود يمكن أن يفتح للمصدرين آفاقاً واسعة للتصدير خاصة المنتجات الزراعية والسمكية إلى الدول المجاورة.

ولفتت الدراسة إلى أن المؤسسات المالية ما زالت تواجه العديد من المعوقات والاشكالات التي أضعفت من دورها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بشكل عام والمنطقة الحرة تحديداً من بينها غياب الرؤى والتوجهات الاستراتيجية للعديد من المؤسسات المالية وهذا ما جعل نشاطاتها تظل مقتصرة على مجالات استثمارية تقليدية بالإضافة إلى سعي بعض المؤسسات المالية نحو توظيف أموالها في مجالات استثمارية تكاد تكون عديمة المخاطر كاذونات الخزانة والودائع المصرفية أو استثمارها في الأراضي والعقارات وتخوفها وترددها من استثمار هذه الاموال في مشاريع صناعية أو سياحية في المنطقة الحرة بعدن بوصفها مجالات استثمارية ذات مخاطر عالية.

وذكرت أن ضعف الموارد المالية للمؤسسات المالية ومحدوديتها انعكس سلباً على دورها التمويلي للمشاريع الاستثمارية أو في تمويل صادرات المنطقة الحرة بعدن والصادرات اليمنية عموماً.

واوصت الدراسة بضرورة قيام سوق مالية منظمة في اليمن لأن ذلك سوف يسهم في تدفق الاستثمارات الخارجية وحشد وتجميع المدخرات المحلية وتمكين المؤسسات المالية من المساهمة بشكل فعال في تأسيس المشاريع الاستثمارية أو الاستثمار فيها أو شراء الأوراق المالية التي تصدرها.

رأي اقتصادي

التأجير التمويلي وأهميته الاقتصادية والاستثمارية

د. أحمد إسماعيل البواب

● في ظل الاهتمامات المتواصلة من قبل فخامة الاخ الرئيس/ علي عبدالله صالح باني اليمن الموحد يمن الثاني والعشرين من مايو للعملية الاقتصادية والاستثمارية والعمل على تشجيع ودعم ذلك بكل الوسائل الممكنة والمتاحة عقد في بلادنا مؤتمر التأجير التمويلي يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٥/٤/٢٥م بحضور دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ/ عبدالقادر باجمال ويتنظيم مشترك من قبل البنك المركزي اليمني ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، ويعد التأجير التمويلي مصدراً هاماً للتمويل سواء كان طويل الأجل أو متوسط الأجل ويعتبر حلاً فعالاً واقتصادياً لتملك الأصول كما أنه يعتبر عملية شائعة دولياً (LEASING) في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي مرحلة متقدمة وبدرجة كبيرة من النضج والعمق والتطور، ففي أمريكا أكثر من ثمانين بالمائة من الشركات تعتمد على أسلوب التأجير في تشغيل منظومة أعمالها من دون اللجوء إلى شراء وتملك الآلات والمعدات اللازمة لإنجاز أعمالها.

أما في بلادنا وبلدان الوطن العربي فلا يزال قطاع التأجير التمويلي في بداية الطريق ومفهوم التأجير لايزال غريباً، بعض الشيء على ثقافة ومعرفة الأعمال الحالية والسائدة والقائمة على مفهوم التملك والحيازة ولا يخفى على أحد- خاصة رجال الأعمال والمال والمؤسسات المالية والمصرفية في بلادنا- أن هناك العديد من الشركات التي تعمل بنظام التأجير في كل من جمهورية مصر العربية الشقيقة وجمهورية لبنان الشقيقة إلا أن أعمالها اقتصرت في الغالب على التأجير التمويلي الذي يسمح باستئجار الموجودات في البداية وفي النهاية يتم تملكها ولا يشمل التأجير التشغيلي الذي لاينتهي بتملك المستأجرات للموجودات المؤجرة من آلات ومعدات وغيرها وفي ظل حاجات السوق لمنتجات التأجير ولسد الثغرات القائمة في هذا القطاع الذي لايزال في بداياته تأسست العديد من الشركات للإجارة والاستثمار وبأشكال مختلفة لخدمة جميع القطاعات الاقتصادية في العديد من البلدان وتعود هذه الرغبة لدى شركات التأجير وخاصة العالمية منها بالتواجد أو العمل على تواجدها مستقبلاً في بلادنا وبلدان الوطن العربي إلى توافر مقومات وامكانيات النمو الكبيرة والفرص الواعدة في سوق التأجير بها فاقتصادات المنطقة تعاني عموماً من العجز في ميزانياتها ولدى هذه الشركات العديد من البرامج التي تلبي حاجات العملاء المختلفة كالبرامج التأجيرية التي تنتهي بالتملك (LEASOWN) ويتيح هذا البرنامج للعميل التملك للسلعة في نهاية مدة التأجير بالإضافة إلى برنامج التأجير مع وعد من المستأجر (العميل) بالشراء.

وبرنامج التأجير التشغيلي نظام واسع الانتشار في جميع أنحاء العالم ويستطيع العميل بمقتضاه الانتفاع بالسلعة طوال مدة التأجير ثم يخرجها دون أن يكون المؤجر ملزماً ببيعها للعميل أما التأجير التمويلي في بلادنا لايزال في المراحل الأولى، ولكن بتعاون وزارة المالية والبنك المركزي اليمني ومؤسسة التمويل الدولية وإيجاد أطر تشريعية تدعم تطوير وتطبيق هذا النظام في اليمن بما يسهم في زيادة وتنويع المصادر التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويخدم النمو والمنافسة وإيجاد العديد من فرص العمل والحد من البطالة وإنعاش الاقتصاد الوطني في بلادنا.

Emailahmedalbawab@hotmail.com